٢٢ . نهـاية صاحبة

بين استقالة الحكومة وقيام حكومة تخلفها كان فاصل زمني امتد أكثر من أربعة أشهر ونصف الشهر، تخللته تطورات مهمة وأحداث جسام. كان منها استمرار التصعيد الإسرائيلي في الجنوب ووقوع مسلسل من أحداث التفجير في العاصمة وشتى المناطق ونشوب اشتباكات عنيفة بين القوى المسلحة غير الشرعية وبينها وبين القوى النظامية، وأخطرها مجزرة الصفرا ومعركة الحدث واشتباكات عين الرمانة. واستشهد نقيب الصحافة رياض طه غيلة، وشهد يوم تشييعه اشتباكات رهيبة في بعلبك. وتخلل هذه الفترة تكليف الرئيس تقي الدين الصلح تأليف حكومة من الفعاليات فلم يوفق في تأليفها فاعتذر، وانتهت هذه المرحلة بقيام حكومة جديدة برئاسة الأستاذ شفيق الوزان في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٨٠.

صعّدت إسرائيل اعتداءاتها على لبنان، فنفّذت في ١٩٨٠/٦/٣٠ إنزالاً لوحدة من رجال الكوماندوس بالطوافات العسكرية فوق منطقة القاسمية، وشنّ هؤلاء هجوماً على قاعدتين لجبهة التحرير العربية وحزب البعث العربي الاشتراكي أسفر عن نسف بضعة منازل قتل داخل أحدها أربعة أطفال وامرأتان، كما سقط عدد من القتلى في صفوف المقاتلين. وقد رافق الغارة قصف مدفعي شديد.

وقامت إسرائيل بإنزال عند مصبّ نهر الأولي، ترافق مع قصف عنيف للمناطق الساحلية الواقعة بين الجيّة والصرفند. وكانت حصيلة هذا الاعتداء قتيل وأربعة جرحى وكثير من الخراب.

وفي ١٩٨٠/٨/١٩، شنّت إسرائيل اعتداءً واسعاً على منطقة قلعة الشقيف ـ

أرنون ـ كفر تبنيت براً وجواً، سقط بنتيجته ٢٤ قتيلاً وعدد كبير من الجرحى، فضلاً عن حلول الكثير من الدمار. وفي اليوم التالي تعرّضت النبطية لقصف عنيف متواصل. وفي ١٩٨٠/٩/٤ قصفت القوات العميلة لإسرائيل صيدا وقرى في البقاع الغربي. وفي ١٩٨٠/٩/١٧ استهدف القصف المدفعي منطقتي صيدا وصور، واستمر في اليوم التالي على منطقة صور، وانتقل بعد ذلك إلى القطاع الأوسط. وقامت القوات الإسرائيلية في ١٩٨٠/٩/١٧ بإنزال في الجرمق، حيث دارت معركة عنيفة أسفرت عن سقوط سبعة قتلى وأحد عشر جريحاً. وبعد بضعة أيام أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على أحراج الدامور والناعمة، التي يُطل عليها منزلي في الدوحة.

وكنا في كل مرة نتعرض لاعتداء إسرائيلي نتقدم بشكوى ضد إسرائيل في مجلس الأمن. وكنا في أكثر الأحيان نمهد للشكوى ونتابعها باتصالات دبلوماسية في بيروت مع ممثلي الدول العربية والدول الكبرى، أقوم بها ووزير الخارجية فؤاد بطرس، كلٌ من موقعه. هذا إضافةً إلى الجهد المشهود الذي كان يتولاه مندوب لبنان الدائم في الأمم المتحدة غسان تويني من موقعه. وكانت لنا اتصالات في هذا الصدد مع القوات الدولية في الجنوب، وقائدها الجنرال أرسكين. كما عرضنا لهذا الأمر وللموقف العربي منه مع أمين عام جامعة الدول العربية الشاذلي القليبي عند زيارته لبنان في ١٩٨٠/٩/١٨.

كنا حريصين على ألا يكون الوضع الناشىء عن الأزمة الوزارية محل استغلال من قبل إسرائيل لتصعيد اعتداءاتها مراهِنَةً على غياب السلطة.

وكانت إسرائيل أعلنت القدس عاصمة لها في ١٩٨٠/٧/٣٠، فبدا وكأنما كانت تتوخى من تصعيد اعتداءاتها على لبنان خلال تلك الفترة تغطية خطوتها دولياً وصرف الأنظار عنها.

وكانت مجزرة الصفرا، في نتائجها وأبعادها، من أخطر فصول تلك المرحلة. بدأت بعملية غادرة شنتها قوات الكتائب على مواقع الأحرار في الصفرا، نحو الحادية عشرة من صباح ١٩٨٠/٧/٧ فاشتعل القتال بين قوات حزب الكتائب (القوات اللبنانية) بقيادة الشيخ بشير الجميل وقوات حزب الوطنيين الأحرار (النمور) بقيادة داني شمعون، وامتد مسرح الاشتباكات للتو ليشمل دفعة واحدة مناطق الأشرفية وفقرا وبعض قرى كسروان. وصدر على الأثر بيان عن قيادة الكتائب وصف العملية بأنها محاولة «لإبعاد السياسة عن العسكريين وفصل العسكريين عن السياسة»، ودعا إلى تشكيل «حرس قومي».

كانت حصيلة الاشتباكات الأولية استيلاء ميليشيات الكتائب على أحد عشر مركزاً

للأحرار في الأشرفية والصفرا وغوسطا وعجلتون وعشقوت وبلونة وعمشيت، إضافة إلى خمسة مراكز ثانوية على الخط الساحلي بين الدورة وعمشيت. سقط بنتيجة العملية عدد كبير من القتلى والجرحى، والتهمت النار منزل داني شمعون في الصفرا واحتُجزت ابنته وقرينته ووالدتها لفترة وجيزة. وفيما استمرت مقاومة قوات الأحرار في أحراج الصفرا وبعض الجيوب، تجددت الاشتباكات عنيفةً مساء ذلك اليوم في منطقة العاقورة.

أصدرت القوات اللبنانية بياناً بعد اجتماع مجلس قيادتها برئاسة الشيخ بشير الجميل قالت فيه إنها «منذ تأسيسها في آب ١٩٧٦ والقيادة... تسعى لتوحيد قواها العسكرية... وإنها تعتبر أن الرسالة القومية الملقاة على عاتقها، بما فيها توحيد الجهد العسكري، تفرض تخطّي العوائق... وإن الحفاظ على التعددية (الحزبية والسياسية) يفترض التوحيد العسكري والأمني...».

هالني ما حصل بفظاعته، كما هال الغالبية العظمى من اللبنانيين. وأعتقد أنني عبّرت عما خالج الكثيرين من شعور إذ أعلنت: «مهما قيل في الحوادث المأسوية التي وقعت، فإن مرتكبيها لا يستطيعون أن يتستروا بالوطنية في افتعالها. الوطن والوطنية من كل ما حدث براء. أين هي القضية وأين هي الأهداف الوطنية؟ تحت أي شعار أُريقت كل تلك الدماء البريئة. لو قصدنا أن نحسن الظن لما رأينا في ما حدث أكثر من الحزبية، والحزبية الضيقة. هذا إذا أحسنّا الظن. إلا أن بين اللبنانيين كثرة أصبحت تشعر أن من حقها ألا تُحسن الظن».

تواصلت المعارك في اليوم التالي، فاستولت قوات الكتائب على سائر المراكز العسكرية للأحرار. أما الحصيلة النهائية للاشتباكات فلم تُعرف على حقيقتها. وقد تراوحت التقديرات، لعدم وجود إحصاء دقيق، بين ١٥٠ و٥٠٠ من القتلى، تبعاً لمصدر المعلومات. هذا فضلاً عن عدد غير محدد من الجرحى. وقد غنمت قوات الكتائب كميات كبيرة مما كان في حوزة قوات الأحرار من ذخائر وأسلحة ومعدات وآليات عسكرية، بما فيها دبابات سوبر شرمن، المستخدمة في الجيش الإسرائيلي، ومدافع الهاون.

لقد أحدثت هذه المجزرة صدمة هائلة بين الناس. وقد جاءت ردود الفعل عليها معبّرة عما كان يسود الأجواء من ارتياع ومخاوف.

عقدت لجنة الدفاع النيابية اجتماعاً في جو مفعم بالوجوم والتوتر، وأوصت بإنزال الجيش للإمساك بالوضع الأمني.

انتقد الرئيس صائب سلام رئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل منددأ بما كان

يدر عنه من «تناقض بين القول والفعل. فلماذا يطلب ضبط السلاح وهو صاحب السلاح الأول والأكبر، وهو المسؤول عن تغطية هذا السلاح الذي يسيطر على العزّل من أبناء هذا الشعب ويفتك بالأبرياء دون رادع أو وازع».

وعقد مجلس الوزراء جلسة في ١٩٨٠/٧/٩ فندد الرئيس إلياس سركيس في مستهلّها بما حصل وقال إن عدم قدرة الجيش على السيطرة عسكرياً حيث لا وجود فاعلاً له «لا يجوز أن يبرر بأي شكل من الأشكال أي نوع من أنواع الأمن الذاتي، وهو مرفوض أصلاً». وقد حذّرت خلال الجلسة وبعدها من مغبّة ما وقع على مستقبل السلطة الشرعية في المناطق التي كانت مسرحاً للقتال، وبالتالي على وحدة الدولة.

وكان لي في ١٩٨٠/٧/١٠ موقف نمَّ عن عمق الصدمة التي أحدثتها تلك التطورات في نفسي. فلقد أدليت بتصريح صحافي قلت فيه:

«كلما تكشّفت حقائق جديدة عن أحداث الأيام الأخيرة تملّكتنا قشعريرة يختلط فيها الغضب بالتقزّز، والرفض بالحزن العميق. إن في لبنان وحوشاً تخطر بين الناس كالبشر، أولئك هم الذين سطّروا صفحات سوداء في سفر الأزمة اللبنانية. لم تعد تُذكر محنة لبنان إلا ويُذكر معها ذاك المسلسل من المجازر الرهيبة: من يوم السبت الأسود إلى يوم إهدن الأسود، إلى يوم الصفرا الأسود، مروراً بجرائم جماعية أخرى نُفِّذت قصفاً وتفجيراً أو غيلةً: في القاع، في الشوف، في الجنوب، في الشمال. واليوم، على هول ما حدث في الصفرا ومحيطها، لا يتورّع المجرمون عن تشويه الحقائق العارية وبث المبررات الواهية ونثر الوعود الفارغة، ولكنهم في قرارة ذاتهم لا بد عارفون أن الغلالة التي يتسترون بها هي أصغر من ورقة التين وستبقى شفافة مهما حاولوا طلاءها بصباغ الوطنية الزائفة. لا أجد وصفاً للبرودة التي طلعوا بها في جريمتهم أمام الناس سوى الوقاحة، إنها برودة وقحة لا يملكها إنسان عنده وازع من ضمير. بالإرهاب يستطيعون أن يقتلوا الأبرياء، ولكنهم لا يستطيعون أن يقتلوا عدل السماء. إنهم أعداء لبنان، أعداء الإنسانية والتعايش والحرية. إن من يحاول اغتيال القيم التي قام عليها لبنان مجتمعاً وكياناً ووطناً إنما يستهدف وجود لبنان في الصميم».

بدا للكثيرين وكأن الحدث كان سبباً لحسم الرئيس سركيس موقفه بعد لأيٍ من استقالتي. ولعل عنف الموقف الذي اتخذته حيال الحدث كان سبباً إضافياً. فلقد تمخّض الحدث عن توازن جديد للقوى السياسية على الساحة الداخلية، انعكس على مسار الأحداث والتطورات لفترة طويلة من الزمن. من ذلك قبول استقالتي بعد تريث دام ٣٧ يوماً، وتكليف الرئيس تقي الدين الصلح تأليف حكومة من الفعاليات، أي حكومة

تتمثّل فيها القوى التي هيمنت على الساحة في المناطق الشرقية نتيجة الأحداث الأخيرة، وربما بوزنها المستجدّ. ومن ذلك أيضاً مسلسل الأحداث التي وقعت في منطقة الحدث وعين الرمانة، في سياق تصاعدي تكلل باجتياح إسرائيل للبنان في عام ١٩٨٢ واحتلال عاصمته بيروت وانتخاب بشير الجميل رئيساً للجمهورية تحت ضغط الاحتلال، ومن ثم انتخاب شقيقه أمين الجميل لخلافته إثر اغتياله.

في١٦٠/٧/١٩٨٠ عقد مجلس الوزراء جلسة، سبقتها خلوة قصيرة بين الرئيس سركيس وبيني، فاتحني خلالها بعزمه على إعلان قبوله استقالتي إبان الجلسة.

وهذا ما كان. وفي اليوم التالي شرع في إجراء استشاراته النيابية. وفي ٢٠/٧/١٩٨٠ كلّف الرئيس تقي الدين الصلح رسمياً تأليف الحكومة الجديدة. ولم يخفِ الرئيس المكلف تصميمه على تشكيل حكومة من ممثلي القوى الفاعلة على الأرض. ولكن سرعان ما ظهر للعيان تعذّر قيام مثل تلك الحكومة في ذلك الظرف. فحاول الرئيس المكلف الانعطاف إلى تأليف حكومة سياسية يغلب عليها الطابع البرلماني، فواجهته عقبات اضطرته في ٩/٨/١٩٨٠ إلى الاعتذار عن متابعة الطريق.

وفي ٢٣/٧/١٩٨٠ وقعت جريمة مروّعة، كان ضحيتها نقيب الصحافة رياض طه. كان في طريقه للقائي في منزلي، في الدوحة، عندما اعترض سبيله في منطقة الروشة مسلحون يستقلون ثلاث سيارات، فأمطروه بنيران رشاشاتهم وفروا إلى جهة مجهولة. صبّوا في اتجاهه نحو تسعين رصاصة فأردوه قتيلاً ومرافقه (ابن خالته) سهيل الساحلي.

فجعت باستشهاد رياض. فقد كنت أشعر دوماً أنه صديق لي محب. وكان لحظة الغدر به متوجّهاً لزيارتي. وعند تبلُّغي الخبر المشؤوم، نعوته بكلمة عبّرتُ فيها عن مكنون قلبي حيال الشهيد وحيال فظاعة الجريمة.

شُيِّع جثمان رياض إلى مثواه الأخير في مسقط رأسه، الهرمل، يوم السبت في ٢٦/٧/١٩٨٠ في مأتمٍ حاشد. وقد أوقف موكب التشييع في عدد من البلدات والقرى التي مرّ فيها، حيث استُقبل بتظاهرات شعبية عفوية مؤثرة من مختلف الفئات. وعندما وصل موكب التشييع الهرمل، توقف إطلاق النار عند حدود البلدة، خلافاً لما هو معتاد في مثل تلك المناسبة. وحمل النعش على الأكفّ عالياً إلى حيث ووري جدث الرحمة. وعلى ضريحه أقيم له مهرجان تأبيني مهيب.

يوم تشييع رياض في الهرمل كان يوماً رهيباً في بعلبك، حيث توقفتُ وزوجتي ولم نستطع متابعة الطريق للمشاركة في التشييع.

في طريقنا إلى الهرمل توقفنا للراحة في فندق بالميرا عند مدخل بعلبك، وصدف وجود مراسل جريدة «السفير» بيننا، فعاش تجربة ذلك النهار العصيب معي عن كثب. وهذا تقريره إلى صحيفته يغنيني عن رواية وقائع تلك التجربة بنفسي:

«رابط الرئيس الحص في الفندق ومعه عقيلته والوزير القادري ومراسل «السفير» وبادر الحص إلى إجراء اتصالات لتهدئة الوضع، إلا أنه فوجىء بانقطاع خطوط الهاتف عن منطقة بعلبك. واضطر إلى البقاء لفترة من الوقت في الفندق حيث أبلغ من قبل الأجهزة الأمنية أن سبب الاشتباكات يعود إلى تلاسن بين أشخاص ينتمون لحركة «أمل» وآخرين ينتمون لأحد التنظيمات الفلسطينية، سرعان ما تطور إلى اشتباك سقط بنتيجته عنصر من حركة «أمل».

وفور انتشار الخبر بين المشيعين توتّر الجو وبعد دقائق خلت شوارع المدينة من المشيعين ليحتلها مسلحون ينتمون لحركة «أمل» وحزب البعث العربي الاشتراكي وبعض التنظيمات الأخرى.

وبعد دقائق وقع اشتباك قبالة فندق «بالميرا» أدى إلى مقتل ثلاثة عناصر تردد أنهم ينتمون إلى جبهة النضال الشعبي الفلسطيني.

وقد استمر الاشتباك بمختلف أنواع الأسلحة حتى الساعة الثالثة والربع من دون أن تلوح في الأفق أية بوادر انفراج. وقد أصرّ الحص نتيجةً لذلك على التدخل شخصياً، فاستقل سيارته وتوجّه برفقة الزميل مروان حمادة والمفوض العام في الأمن العام أسعد الطقش وبحراسة سيارة عسكرية إلى ثكنة الشيخ عبد الله غير مكترث بالنصائح التي أُسديت إليه بعدم مغادرة الفندق. . .

وهناك تلقى الرئيس الحص اتصالاً هاتفياً من رئيس الجمهورية إلياس سركيس، وكذلك من رئيس الحكومة المكلّف تقي الدين الصلح وسفير لبنان الدائم في الأمم المتحدة غسان تويني اللذين كانا قد وصلا إلى قاعدة رياق الجوية بواسطة طوافة عسكرية أقلّتهما من بلدة الهرمل.

وقد أبلغ الرئيس الصلح الرئيس الحص بأنه ينتظره في قاعدة رياق، للعودة معاً إلى بيروت جواً، إلا أن الأخير أكد له أنه يفضّل العودة براً وأنه لا يريد أن يغادر بعلبك قبل أن يتأكد من أن الأمور عادت إلى طبيعتها.

كما تلقّى الرئيس الحص اتصالاً من قائد القاعدة الجوية في رياق عرض فيه تأمين انتقاله إلى بيروت، إلا أن الرئيس الحص فضّل عدم مغادرة بعلبك قبل أن تنتهي الاشتباكات.

وفي ثكنة الشيخ عبد الله عقد الرئيس الحص اجتماعاً أمنياً حضره عدد من كبار الضباط السوريين العاملين في قوات الردع العربية وضباط من الجيش اللبناني وتدارس معهم الخطوات والتدابير الواجب اتخاذها سريعاً للحيلولة دون تدهور الوضع والعمل على وضع حد للاشتباكات.

كما أجرى الرئيس الحص اتصالين هاتفيين مع قائد قوات الردع العربية العميد سامي الخطيب ومع العقيد محمد غانم، فقيل له إن العميد الخطيب في بلدته جب جنين، فطلب من الضابط المناوب الاتصال بمنزل العميد الخطيب وإبلاغه ضرورة المجيء إلى المنطقة. . . .

وبينما كان الرئيس الحص مجتمِعاً بالقادة العسكريين ومسؤولين عن الحركة الوطنية وحركة «أمل» والمقاومة الفلسطينية بحضور قائمقام بعلبك مصطفى الأسير، كان العقيد غانم ينتقل إلى بلدة دورس القريبة من بعلبك ليعقد اجتماعاً بحضور قائد القوات السورية في البقاع وعضو مجلس قيادة حركة «أمل» الشيخ حسن المصري ومسؤولين عن الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية ويتفق معهم على ضرورة سحب المسلحين والعمل على تحديد الجهة المسؤولة عن البدء بالاشتباك. . .

وقبل أن يغادر الرئيس الحص ثكنة الشيخ عبد الله تلقى اتصالين هاتفيين من قائد الجيش العماد فكتور خوري والعميد الخطيب، وتداول معهما في تطورات الوضع الأمني. . .

ومن الثكنة توجّه الرئيس الحص إلى مستشفى بعلبك الحكومي لتفقّد الجرحى، فأُبلغ من قِبل المشرفين على المستشفى بأنه لا يوجد فيها سوى جريح واحد. وقد زاره الحص، وسأل عن مدير المستشفى الدكتور جعفر العميري فقيل له إنه في الهرمل. . . كما أُبلغ من قِبل أحد الممرضين بأن المستشفى يحتاج إلى العديد من التجهيزات وأنه لا يوجد فيه طبيب جرّاح فوعد بإعطاء تعليماته كي يصار إلى تأمين المطلوب.

وبعدها عاد الرئيس الحص إلى الفندق وتوجّه مع عشرات السيارات التي لم تتمكن من الذهاب إلى الهرمل، إلى شتورا وسط حراسة أمنية شاركت فيها قوات الردع والجيش اللبناني. . .

وفي شتورا اجتمع إلى العقيد غانم، وتأكّد من أن الحالة بدأت تعود تدريجياً إلى وضعها الطبيعي وأن المسلحين انسحبوا من الشوارع وأن قوات الردع تمكّنت من السيطرة كلياً على الموقف.

أما على صعيد الضحايا فقد بلغ العدد أكثر من ١٢ قتيلاً، بعضهم توفي نتيجة

استمرار النزف دون أن يتمكن أحد من نقلهم إلى المستشفيات بسبب تردّي الحالة الأمنية...» (السفير ٢٧/٧/١٩٨٠).

أقام بعض الأصدقاء في بعلبك بعد حين إفطاراً رمضانياً (في ٩/٨/١٩٨٠) تكريماً لي في فندق بالميرا، فحضر المأدبة جمهرة كريمة من عائلات بعلبك وعشائرها ومن قادة الحركة الوطنية وحركة أمل والمقاومة الفلسطينية وضباط من الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي وقوات الردع العربية، وبعض رجال الدين. فتحدَّث في المناسبة مفتي بعلبك الجعفري الشيخ سليمان اليحفوفي والمطران إلياس الزغبي. وألقيتُ في الختام كلمة، مستوحياً التجربة الأليمة التي عاشتها مدينة بعلبك قبل حين ومشدداً كما شدَّد من تحدّث قبلي على روح الوحدة الوطنية التي يجب أن تسود بين أبناء الشعب الواحد.

كنت وزملائي الوزراء، خلال تلك الفترة، قبل قبول الرئيس سركيس استقالتي كما بعد قبولها، وحتى إبّان محاولة الرئيس تقي الدين الصلح تأليف حكومة جديدة، نتابع تصريف الأعمال الحكومية تداركاً لانعكاس الأزمة الوزارية على الأوضاع العامة أو على الأحوال المعيشية، بقدر ما كان يمكن عملياً تدارك مثل هذا الانعكاس. فعقدت مع الرئيس سركيس جلسات عمل في قصر بعبدا غير مرة، وثابرت على ملازمة مكتب رئاسة الحكومة في السراي، وعقدنا لا أقلّ من ثلاث جلسات لمجلس الوزراء خُصِّصت إحداها لتطورات الوضع في الجنوب نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، وخُصِّصت الثانية للبحث في تطورات الوضع في المناطق الشرقية إثر أحداث الصفرا، وخُصِّصت الثالثة لمناقشة مشروع موازنة العام ١٩٨١ وإحالته على مجلس النواب.

ولم أترك مناسبة في غضون ذلك إلا واغتنمتها للإلحاح على الرئيس سركيس لبتّ الوضع الحكومي. وكنت أشعر باشتداد ضغط الأحداث الأمنية في ظل استمرار الأزمة الحكومية وما توحي به من تسيّب في السلطة. وهكذا قمت بزيارة الرئيس سركيس في ١/٩/١٩٨٠ مطالباً بحسم الموقف الحكومي. وبعد أسبوع أدليت بتصريح صحافي دعوت فيه لِبَتّ الوضع الحكومي، وقلت فيه: «يُخشى إذا طالت هذه المرحلة، في ظل ما يُحدق بلبنان من أخطار داخلية وخارجية، أن تنقلب الأزمة الوزارية فرصة لأعداء لبنان وأعداء الشرعية فيه». وفي ١٣/٩/١٩٨٠ قلت مثل هذا القول مجدداً لمجلة «مونداي مورننغ».

وبعد يومين فقط من قولي هذا، في ١٠/٩/١٩٨٠ افتعلت «القوات اللبنانية»، المحسوبة على «الكتائب»، اشتباكات عنيفة مع الجيش اللبناني في منطقة الحدث،

أدت إلى سقوط ثمانية قتلى و ٤٢ جريحاً من الطرفين. وتمكّن الجيش في النتيجة من السيطرة على الوضع بعد إلقاء القبض على نحو مائة عنصر من «الكتائب».

ومساء ذلك اليوم ألقى الشيخ بشير الجميل، قائد «القوات اللبنانية» خطاباً في باحة مدرسة سيدة الرحمة في حي السريان في الأشرفية، اتّهم الجيش فيه «بإذكاء نار الفتنة»، وقال إنه يعتبر الجيش في تلك المناطق بمثابة قوّة احتلال، وطالبه بالرحيل «إذا كان غير قادر على حمايتنا سياسياً وأمنياً».

وكان القتال قد اندلع عند السادسة من صباح ذلك اليوم بين عناصر حاجز للجيش داخل الحدث وعناصر مركز «الكتائب»، قسم المريجة، في البلدة. ولم تلبث رقعة القتال أن اتسعت لتشمل شتى أرجاء البلدة. ونشط القنص على الجيش من كل جانب. فطوّق الجيش مركز «الكتائب» واستولى عليه واعتقل كل من فيه.

في اليوم التالي تجددت الاشتباكات في «الحدث» حتى الظهيرة. فسقط أربعة قتلى وجريحان في صفوف «الكتائب»، وخمسة جرحى في صفوف الجيش اللبناني. وشهدت المنطقة حركة نزوح كثيفة من السكان إلى خارجها.

عُقد ذلك النهار اجتماع في مقر قيادة الجيش في اليرزة حضره ممثلون عن حزب الكتائب. وإثر الاجتماع أخذت وسائل الإعلام المحسوبة على «الكتائب» أو على خطها تروّج لخبر اتفاق تمَّ بين الجيش و «الكتائب» على وقف إطلاق النار وتشكيل لجان مشتركة وانسحاب فرقة المكافحة التابعة للجيش من داخل أحياء البلدة، وتسيير دوريات مشتركة.

لدى تبلُّغي الخبر، اتصلت هاتفياً من مكتبي في السراي بقائد الجيش العماد فكتور خوري مستفسراً ومبدياً عجبي. فنفى صحة الخبر نفياً قاطعاً. فطلبت منه إذاعة تصحيح رسمي لما كان يشاع. فصدر على الأثر تصريح لمصدر مسؤول في قيادة الجيش ينفي موضوع الدوريات المشتركة، قائلاً: «إن مثل هذا الموضوع بالنسبة للجيش غير وارد إطلاقاً. فعندما يتسلم الجيش الأمن يكون وحده مسؤولاً عنه».

هكذا أخفقت محاولة «القوات اللبنانية» لتعطيل قوة الجيش وإخضاعه لهيمنتها بعد إلغاء قوة «الوطنيين الأحرار». كأنما كان القصد من مغامرة «الحدث» افتعال «صفرا» جديدة يكون الجيش هذه المرة ضحيتها. فباءت المحاولة بالفشل.

ولكن هذا الإنجاز للجيش اللبناني لم يعمّر طويلاً. فما اكتسبه في «الحدث» بدده بعد أيام معدودة في عين الرمانة بعد رحيل حكومتنا وقبل أن تلتقط الحكومة الجديدة أنفاسها.

في ١٩٨٠/١٠/٢٢ أعلن الرئيس سركيس تكليف الأستاذ شفيق الوزان تأليف حكومة جديدة تخلف حكومتي. فباشر الرئيس المكلّف استشاراته النيابية فوراً، وأنهاها خلال يومين... وفي ١٩٨٠/١٠/٢٥ أعلن الرئيس الوزان تشكيل حكومة من ٢٢ وزيراً.

مساء اليوم الأول من عهد الحكومة الجديدة، أي في ١٩٨٠/١٠/٢٦، بدأت الاشتباكات في عين الرمانة بين «القوات اللبنانية» وبقايا «الوطنيين الأحرار». وانفجر الوضع على نطاق واسع في اليوم التالي، فإذا بالقتال يدور من شارع إلى شارع داخل المنطقة محدثاً الكثير من الخراب والدمار، وموقعاً ثلاثة قتلى. فدخلت المنطقة سريّة من الجيش لتعزِّز المواقع العسكرية الموجودة في الداخل. فتعرَّضت مواقع الجيش لإطلاق النار، وشهدت المنطقة نزوحاً كثيفاً إلى خارجها.

في ١٩٨٠/١٠/٢٨ عنفت حدة المعارك واتسعت رقعتها. وعزَّزت «القوات اللبنانية» وجودها بحشود جديدة.

في ١٩٨٠/١٠/٢٩ حسمت «القوات اللبنانية» المعركة لمصلحتها على حساب الجيش، واستتب الأمر لقيادة الشيخ بشير الجميل في منطقتي عين الرمانة وفرن الشباك. بذلك أُحكم الطوق من حواليّ القصر الجمهوري. وأدلى الشيخ بشير على الأثر بتصريح وصف فيه العملية بأنها حققتْ توسيعاً لدائرة الأمن والاستقرار لتشمل ما سمّاه «مثلث الصمود»، أي عين الرمانة ـ الشياح ـ فرن الشباك، حيث بدأت «الحرب على لبنان في العام ١٩٧٥».

جاء في الأخبار في ١٩٩٠/١٠/٣٠ أن الرئيس سركيس والرئيس الوزان تسلما تقريراً من العماد فكتور خوري، قائد الجيش، عن موقف الجيش خلال اشتباكات عين الرمانة. وقال الرئيس الوزان رداً على سؤال صحافي: «بعد دراسة التقرير نتخذ الإجراءات ونحدّد المسؤوليات».

واستقبلْت ذلك اليوم وزير الخارجية فؤاد بطرس في منزلي في الدوحة، وقد جاءني مودّعاً. وعند خروجه قال إن الزيارة «كانت تعبيراً عن التقدير الذي نتج عن التعاون خلال أربع سنوات». كان التقدير بيننا متبادلاً. فلقد زادتني التجربة المشتركة احتراماً لعقل الرجل وأخلاقه.

هكذا فارقت الرئيس إلياس سركيس بعد أربع سنوات كاملة من الجهد المشترك في تجربة استثنائية، كانت غنية بقدر ما كانت قاسية.

رافقته إلى مؤتمر قمة القاهرة في ٢٥/١٠/١٩٧٦ قبل أن أتولى رئاسة الحكومة الأولى في عهده.

وفارقته في ٢٥/١٠/١٩٨٠، أي بعد أربع سنوات يوماً بيوم، عند قيام الحكومة الأخيرة في عهده.

شاركته المسؤولية في أدقّ الظروف وأخطرها عبر ثلثي عهده.

زمنه كان زمن العواصف والزلازل والشدة.

كان زمن الأمل والخيبة.

بدأنا معاً والأمل يجمع بيننا، وانتهينا والخيبة تفصل بيننا.

أما احترامي لإلياس سركيس الرجل، وأما مودتي لإلياس سركيس الصديق، وأما محبتي لإلياس سركيس الإنسان، فبقيت كلها حيّة في قلبي، نقيّة جيّاشة. كانت العلاقة بيننا وليدة رفقة درب طويلة في رحلة شاقة من الخدمة العامة. ما كان مأرب بداية لها، ولا كان خذلان نهاية لها.